

جلسة الأسئلة الشفهية

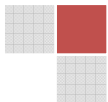
ليوم الثلاثاء 22 ماي 2018

مسئلة السيد وزير الشغل والإدماج الاجتماعي

حول

البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل

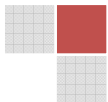
عبد اللطيف أعمو



سؤال مجموعة العمل التقديمي:

يتوقع البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خلال الفترة ما بين 2017 و 2021 إحداث 1.2 مليون منصب وفرصة شغل، وتحسين قابلية التشغيل ل 1 مليون باحث عن شغل، ودعم التشغيل المأجور لفائدة أكثر من 500.000 باحث عن شغل، ومواكبة إحداث أزيد من 20.000 وحدة اقتصادية صغيرة.

هذا الهدف يتطلب إحداث 300 ألف منصب شغل سنويا. لكن، كيف الوصول إلى سقف 1.2 مليون منصب في ظرف أربع سنوات ونصف؟ فيما المعدل السنوي لخلق مناصب الشغل لا يكاد يتعدى في الخمس سنوات الأخيرة 43.400 منصب في السنة، وقد يصل في أبعد تقدير متفائل إلى 73.000 منصب؟



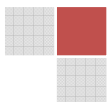
مادة لتعقيب مجموعة العمل التقدومي:

إن رقم (1.2 مليون منصب) هو في حد ذاته مبني على توقع لاحتمالات وإمكانيات إحداث مناصب شغل في إطار المخطط الوطني على أساس إسقاطات خلق فرص العمل ضمن المخطط والاستراتيجيات القطاعية، مثل مخطط تسريع التنمية الصناعية (435.000 منصب)، أو خطة المغرب الأخضر (مكون الصناعة الغذائية - 40.000 منصب)، أو رؤية 2020 للسياحة (80.000 منصب)، ...

لكنه يغفل مناصب الشغل المحدثا أو المتوقع إحداثها في قطاع الخدمات المالية (الأبنك- التأمين- التجارة- الاتصال-...)

أفليس من المغامرة تقديم أرقام جد طموحة في مجال التشغيل؟
فالتجربة تؤكد أنه من الصعب إعطاء وعود مرقمة. ولقد غامرت في ذلك حكومة الأستاذ عباس الفاسي (خلق 250 ألف منصب شغل سنويا)، ولم تفلح. كما غذت حكومة الأستاذ بنكيران في سنة 2012 نفس الطموح، ولم تصل إلا إلى معدل 26.400 منصب سنويا (136 ألف في خمس سنوات)... والأمثلة عديدة حتى في الخارج.

فكيف لوصفة 2017 - 2021 أن تحقق ما فشل فيه غيرها؟

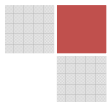


لقد جعلت الحكومة البعد الجهوي والترابي للتشغيل إحدى محاور المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل والذي أطلق عليه اسم "ممكّن".

وباعتبار أن المجال الترابي والمبادرة الجهوية للتشغيل يشكّلان فضاء وفرصة لتعبئة وإشراك العديد من الفاعلين المتجانسين في إطار من التكامل انطلاقا من المؤهلات الذاتية للجماعات الترابية، فما هي سبل الدعم والتحفيز المعبّنة للوصول إلى هذه الأهداف على المستوى الجهوي؟

وكيف سيتم إشراك القطاع الخاص أيضا، وخصوصا في شقه الصناعي؟ وما هو الغلاف المالي المخصص لتحقيق هذا الهدف، وما هي القطاعات التي ستحظى بالأولوية؟

وكيف التغلب على المؤشرات الغير المشجعة في هذا المجال، إذ إن نسبة البطالة تصل إلى 10.2 % وطنيا (1.2 مليون عاطل)، وتصل لدى الشباب الحاصل على الدبلومات إلى 20 %، إضافة إلى ارتباط نسبة النمو بالمغرب أساسا بالعامل الفلاحي.



فيما الجامعات والمعاهد العليا تخرج قرابة 120 ألف طالب وطالبة سنويا، من أصل قرابة مليون طالب جامعي. وهذا الرقم مدعو للارتفاع في السنوات المقبلة إلى مليون ونصف طالب وطالبة.

ويمثل الاقتصاد الغير المهيكل (الاقتصاد الموازي)، حوالي 20٪ من الناتج الإجمالي المحلي في القطاعات غير الزراعية، ويشغل 2.6 مليون شخص، أي حوالي 41٪ من العمال النشيطين في المغرب.

